

المحور الثاني-سلسلة 2

التمرين الأول:

تعطى الميزانية المالية لأحدى المؤسسات التجارية في نهاية العام الثاني من نشاطها 2019/21/31:

مبلغ إجمالي	خصوم	ر/ح	ق م صافية	اهتلاكات ومؤونات	ق م إجمالية	أصول	ر/ح
280900	حسابات رأس المال	1	248350	76950	325300	أصول غير جارية (التثبيات)	2
229800	رأس مال خاص	10				تثبيات غير ملموسة	20
104600	رأس مال صادر	101	8250	4250	12500	برمجيات معلوماتية	204
5200	احتياطات	106				تثبيات ملموسة	21
120000	نتيجة الدورة الصافية	12	154200	45800	200000	مباني	213
	خصوم غير جارية		33300	26900	60200	معدات نقل	218
1400	مؤونات أعباء وخسائر	15				مساهمات وديون دائنة (تد مالية)	26
47200	قروض بنكية	164	52600	-	52600	سندات مساهمة	261
2500	قروض وديون أخرى	168					
196370	الخصوم الجارية	/	228920	2040	230960	أصول جارية	/
	حسابات الغير الدائنة	4				مخزونات	3
107610	موردون وح م (أوراق دفع)	40	160200	1300	161500	بضاعة	30
74900	موردو التثبيات	404				حسابات الغير المدينة	4
10860	دولة: ضرائب على النتائج	444	25530	740	26270	زبائن وح م (أوراق قبض)	41
			29940	-	29940	حقوق التنازل عن تثبيات	462
	خزينة الخصوم (ح جارية)	5				خزينة الأصول (ح جارية)	5
3000	اعتمادات جارية للبنك	519	10000	-	10000	حساب بنكي جاري	512
			3250	-	3250	صندوق	53
477270	مجموع الخصوم	/	477270	78990	556260	مجموع الأصول	/

معلومات إضافية:

- المؤسسة مع بداية نشاطها في 2018/01/01، حصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل إيجاري، ولم تسجله محاسبيها، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذا العقد:
 - القيمة الأصلية للشاحنة 80000 دج.
 - مدة عقد التمويل الإيجاري 5 سنوات.
- سيتم إسترجاع ما قيمته 2150 دج من سندات المساهمة خلال عام 2020.
- قرر مجلس الإدارة توزيع نصف النتيجة الصافية على الشركاء سنة 2020، والباقي يوجه لتدعيم الإحتياطات.
- قامت المؤسسة في أواخر 2019، بخصم مجموعة من أوراق القبض بقيمة 4000 دج لدى البنك، علما أن البنك لم يحصلها بعد من الزبائن.
- مؤونة الأعباء والخسائر نصفها فقط مبرر.
- تسدد المؤسسة خلال 2020، قسط من القروض البنكية بقيمة 17200 دج.
- معدل الضريبة على الأرباح 20%.

معلومات مكملة:

- من الميزانية المالية بتاريخ 2018/12/31: ح/ مخزون بضاعة: 141500 دج.
- ح/ زبائن وحسابات ملحقه: 29650 دج.
- ح/ موردون وحسابات ملحقه: 128650 دج.
- ومن حساب النتائج لسنة 2018: ح/ تكلفة شراء بضاعة (مشتريات البضاعة): 750000 دج (تثبيات آجل).
- ح/ مبيعات بضاعة (رقم الأعمال): 980000 دج (نصفها آجل).

المطلوب:

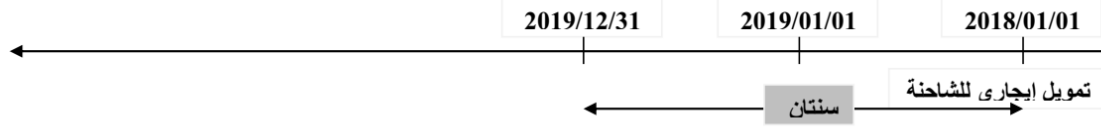
- إعداد الميزانية الوظيفية مع توضيح التعديلات.
- حساب مؤشرات التوازن المالي وعلق عليها.
- هل المؤسسة في حالة توازن مالي؟ إذا كان الجواب لا: ماهي المقترحات التي تقدمها لعلاج الاختلال المالي؟
- أحسب النسب المالية للهيكلية، السيولة، النشاط والربحية، مع التعليق عليها.
- ضع خلاصة لتشخيص المالي للمؤسسة (نقاط القوة والضعف).

حل التمرين الأول:

1. إعداد الميزانية الوظيفية:

أ. إجراء التعديلات:

1. حيازة شاحنة عن طريق تمويل إيجاري: سعر الحيازة 80000، مدة العقد 5 سنوات:



حيازة الشاحنة عن طريق تمويل إيجاري في 2018/01/01 (بداية النشاط) ← 2020/12/31.

إهلاك سنتين من مدة عقد التمويل الإيجاري (5 سنوات)

■ القيمة الإجمالية للشاحنة (سعر الحيازة): 80000 يضاف لمعدات النقل ضمن استخدامات مستقرة. مدة عقد التمويل الإيجاري: 5 سنوات، ومنه:

$$\text{قسط الإهلاك} = \frac{\text{سعر الحيازة}}{\text{مدة العقد}} = \frac{80000}{5} = 16000$$

■ إهلاك متركم (سنتين) = $2 \times 16000 = 32000$ يظهر في إهلاكات ومؤونات ضمن أموال

■ باقي الإهلاك = $80000 - 32000 = 48000$ يضاف لديون مالية طويلة الأجل ضمن موارد دائمة في ح 167 ديون مترتبة على عقد إيجار تمويلي .

2. إسترجاع 2150 من سندات المساهمة خلال 2020:

■ 2150: سندات مساهمة مسترجعة ضمن استخدامات جارية خارج الاستغلال

■ والباقي: $52600 - 2150 = 50450$ تبقى على حالها ضمن استخدامات مستقرة.

3. النتيجة الصافية: 120000.

■ النصف (50%): 60000 يضاف للاحتياطيات ضمن الموارد الدائمة

■ النصف الآخر (50%): 60000 سيوزع على الشركاء في 2020، لذا يظهر في ح 457: الشركاء- حصص واجبة الدفع ضمن موارد جارية خارج الاستغلال.

4. خصم أوراق القبض: 4000 لدى البنك، هذا الأخير لم يحصلها بعد من الزبائن (أي لم يحن أجل استحقاقها بعد).

■ إذن المؤسسة مازلت ملتزمة اتجاه البنك بإعادة مبلغ الأوراق المخصوصة 4000، إذا لم يتم الزبائن سداد قيمة أوراق القبض عند موعد استحقاقها، لذا يظهر مبلغ 6000 في اعتمادات جارية للبنك ضمن موارد الخزينة.

■ كما أن المؤسسة يمكنها الرجوع إلى الزبون لاسترداد مبلغ أوراق القبض 4000، في حالة لم يسدد قيمتها للبنك عند موعد الاستحقاق، لذا يظهر مبلغ 6000 ح زبائن وحسابات ملحقة.

5. مؤونات الأعباء والخسائر: 1400

■ النصف (50%): 700 مبرر، لذا يبقى ضمن مؤونات أعباء وخسائر في الموارد الدائمة.

■ النصف الآخر (50%): 700 غير مبرر، لذا يعتبر ربح استثنائي يخضع للضريبة على الأرباح 20%:

✓ الضريبة على الأرباح = $700 \times 0.20 = 140$ تضاف لـ ح 444: الدولة ضرائب على النتائج ضمن موارد جارية خارج الاستغلال.

✓ والباقي = $700 - 140 = 560$ تضاف للاحتياطيات ضمن الموارد الدائمة.

6. تسديد قسط من القروض المصرفية: 17200 في 2020:

■ قسط القروض المصرفية المزمع تسديده: 17200 يضاف لموار جارية خارج الاستغلال.

■ والباقي = $47200 - 17200 = 30000$ يبقى على حاله ضمن قروض مصرفية طويلة في الموارد الدائمة.

حساب المجاميع:

- إهلاكات ومؤونات = $32000 + 78990 = 110990$ ضمن أموال خاصة (موارد دائمة).

- احتياطيات = $5200 + 60000 + 560 = 65760$ ضمن أموال خاصة (موارد دائمة).

- معدات نقل = $60200 + 80000 = 140200$ ضمن استخدامات مستقرة.

- زبائن وح ملحقة = $26270 + 4000 = 30270$ ضمن استخدامات جارية للاستغلال.

- اعتمادات جارية للبنك = 3000 + 4000 = 7000.
- دولة: ضرائب على النتائج = 10860 + 140 = 11000
ملاحظة: حساب نتيجة صافية للدورة 120000 يخفي.
حسابات جديدة تظهر:

الميزانية الوظيفية في 31 / 12 / 2019.

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
362550	موارد دائمة	403150	استخدامات مستقرة
282050	رؤوس أموال خاصة		تثبيتات غ ملموسة
104600	رأس مال صادر	12500	برمجيات معلوماتية
65760	احتياطات		تثبيتات ملموسة (مادية)
110990	اهتلاكات ومؤونات	200000	مباني
700	مؤونات أعباء وخسائر	140200	معدات نقل
80500	ديون مالية طويلة		تثبيتات مالية
30000	قروض مصرفية (باقي)	50450	سندات مساهمة
2500	قروض وديون أخرى		
48000	ديون عقد الإيجار التمويلي		
277710	موارد جارية	237110	استخدامات جارية
107610	موارد جارية للاستغلال	191770	استخدامات جارية للاستغلال
107610	موردون وحسابات ملحقة	161500	مخزونات بضاعة
163100	موارد جارية خارج الاستغلال	30270	زبائن وحسابات ملحقة
74900	موردو تثبيتات	32090	استخدامات جارية خارج الاستغلال
11000	دولة: ضرائب على النتائج	29940	حقوق تنازل عن تثبيتات
60000	الشركاء: حصص واجبة الدفع	2150	سندات مساهمة (ستسترجع)
17200	قسط القروض المصرفية (سيسد)		
7000	موارد الخزينة	13250	استخدامات الخزينة
7000	اعتمادات بنكية جارية	10000	بنك
		3250	صندوق
640260	مجموع الموارد	640260	مجموع الاستخدامات

الميزانية الوظيفية المختصرة في 31 / 12 / 2019.

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
362550	موارد دائمة	403150	استخدامات مستقرة
282050	رؤوس أموال خاصة		
80500	ديون مالية طويلة		
277710	موارد جارية	237110	استخدامات جارية
107610	موارد جارية للاستغلال	191770	استخدامات جارية للاستغلال
163100	موارد جارية خارج الاستغلال	32090	استخدامات جارية خارج الاستغلال
7000	موارد الخزينة	13250	استخدامات الخزينة
640260	مجموع الموارد	640260	مجموع الاستخدامات

2. حساب مؤشرات التوازن المالي:

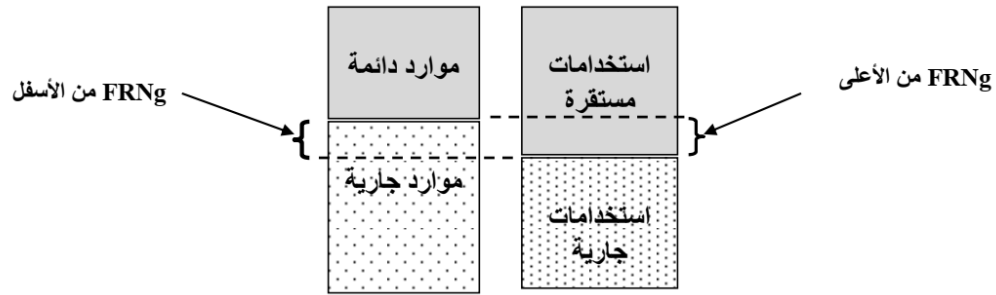
أ. رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)

من الأعلى: $FRNg = RD - ES = 362550 - 403150 = - 40600 < 0$

من الأسفل: $FRNg = EC - RC = 237110 - 277710 = - 40600$

حيث: RD موارد دائمة Ressources Durables، و ES استخدامات مستقرة Emplois Stables
EC استخدامات جارية Emplois circulants، RC موارد جارية Ressources circulants.

تعليق: رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب، مما يعني أن الموارد الدائمة (أموال خاصة وديون ط أ) غير كافية لتمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات)، مما جعل المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل (موارد جارية) بمقدار 40600 في تمويل جزء من استثماراتها، وهي وضعية سيئة، لأنه يجب تمويل الاستثمارات بموارد مالية دائمة.



ب. احتياج رأس المال العامل

■ **احتياج رأس المال العامل للاستغلال: BFR_{ex}**
 $BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex} = 191770 - 107610 = 84160 > 0$.

حيث: E_{ex} استخدامات الاستغلال 'Emplois d'exploitation'، R_{ex} موارد الاستغلال 'Ressources d'exploitation'.

تعليق: احتياج رأس المال العامل للاستغلال موجب، مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى مبلغ 84160 لتغطية احتياج نشاطها العادية (الاستغلال)، وهذا بسبب بطء دوران مخزونات البضاعة (بطء البيع)، ومنح أجل أطول للزبائن للتحويل، مقارنة مع الحصول على أجل قصيرة للتسديد للموردين.

■ **احتياج رأس المال العامل لخارج الاستغلال BFR_{hex}**
 $BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex} = 32090 - 163100 = -131010 < 0$.

حيث: E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال 'Emplois hors exploitation'، R_{hex} موارد خارج الاستغلال 'Ressources hors exploitation'.

تعليق: احتياج رأس المال العامل لخارج الاستغلال سالب، مما يعني أن النشاط الاستثنائي يولد مورد مالي صافي 131010، مما يمكن من توفير السيولة لتغطية كامل احتياج النشاط العادي (الاستغلال)، إلا أنه لا يجب التعويل و الاعتماد كثيرا على هذا المورد الإضافي، لأنه طارئ ومتقلب، ولا يتكرر كل سنة.

■ **احتياج رأس المال العامل الإجمالي BFR_g**
 $BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex} = 84160 + (-131010) = -46850 < 0$

تعليق: إن الأنشطة الاستثنائية (خارج الاستغلال) تولد مورد مالي، أي الـ 131010، يغطي بالكامل الاحتياج الذي يتطلبه النشاط العادي، أي الـ 84160، ويبقى مورد إضافي 46850 يستخدم في مجالات أخرى، لكن بما أن مصدره أنشطة استثنائية، فإنه يبقى غير مضمون للسنوات القادمة، وبالتالي يجب عدم الاعتماد عليه (المورد الاستثنائي لا يكفي لتغطية الاحتياج العادي).

■ **الخزينة الصافية TN (Trésorerie nette):**

الطريقة الأولى: $TN = E_T - R_T = 13250 - 7000 = 6250 > 0$
 الطريقة الثانية: $TN = FRNg - BFR_g = (-40600) - (-46850) = 6250 > 0$

حيث: E_T استخدامات الخزينة 'Emplois de trésorerie'، R_T خزينة 'Ressources de trésorerie'.

تعليق: الخزينة موجبة، وهي وضعية جيدة، وتعني أن النقدية وما في حكمها الموجودة في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة، تكفي لتغطية السحب على المكشوف من البنك (الاعتمادات الجارية)، ويبقى فائض صافي 6250 يبقى في الخزينة،

كما يمكن تفسيرها من خلال نشاط خارج الاستغلال، الذي يولد مورد كبير يكفي لتغطية الاحتياج المالي للنشاط العادي (الاستغلال)، ويبقى مورداً آخر يوجه لتمويل النقص في رأس المال العامل، وبعد ذلك يبقى فائض يبقى في الخزينة يساوي 6250.

3. تحليل التوازن المالي:

بتطبيق شروط التوازن المالي نجد:

الشرط الأول: $FRNg = -40600 < 0$ غير محقق.

الشرط الثاني: $FRNg > BFRg$ محقق، لأن: $FRNg = -40600$ أكبر من $BFRg = -46850$.

وهو يعني أن احتياج رأس المال العامل الذي يحقق مورد إضافي، يغطي العجز في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الشرط الثاني: $TN = +6250 > 0$ محقق.

بما أن أحد الشروط غير محقق، فالمؤسسة ليست في حالة توازن مالي، لأن الشرط الأول غير محقق، ما يعني أن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الاستخدامات المستقرة، وبالتالي جزء من الاستثمارات يتم تمويل بموارد جارية (ديون قصيرة الأجل)، وهي وضعية تتعارض مع القواعد الأساسية للتمويل، التي تشترط تمويل الأصول الثابتة بموارد دائمة (أموال خاصة وديون ط أ) وتمويل الأصول الجارية بموارد جارية (ديون ق أ).

4. مقترحات علاج الاختلال المالي:

لتصحيح الخلل في الشرط الأول $FRNg = -40600 < 0$ ، يجب زيادة الموارد الدائمة أو تخفيض الاستخدامات المستقرة بمقدار يزيد عن 40600، وذلك من خلال:

✓ رفع رؤوس الأموال الخاصة من خلال مساهمات جديدة من الشركاء.

✓ تخفيض الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) من خلال التنازل عن بعض الاستثمارات التي لا تؤثر على الطاقة الانتاجية، مثل استرجاع سندات المساهمة.

✓ الحصول على ديون مالية طويلة من خاصة وأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية عالية جداً (ديون طويلة أقل بكثير من رؤوس الأموال الخاصة).

✓ يجب أن يغطي رأس المال العامل احتياج رأس المال العامل للاستغلال، وعدم الاعتماد على المورد الذي يولده نشاط خارج الاستغلال (استثنائي).

5. حساب النسب المالية

أ. نسب الهيكلية:

■ نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة:

$$1 > 0.74 = \frac{36255}{84160 + 403150} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + BFR_{ex}} = \text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة}$$

نسبة ضعيفة (أقل من 1)، تشير إلى أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات)، فضلاً عن احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الاحتياج المالي الدائم لنشاط الاستغلال)، ولذا يجب تدعيمها من خلال زيادة الموارد الدائمة (الحصول على قروض طويلة الأجل مثلاً)، ولا يجب الاستمرار في الاعتماد على الفائض الذي يوفره النشاط الاستثنائي (BFR_{hex})، كما ورد في تحليل التوازنات المالية في الأعلى.

■ نسبة الاستقلالية المالية:

$$1 >> 0.31 = \frac{7000 + 80500}{2820500} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{مورد الخزينة}}{\text{رؤوس أموال خاصة}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

نسبة ممتازة (أقل بكثير من 1)، تمثل الديون المالية أقل من ثلث الأموال الخاصة، ما يعني أن المؤسسة تتمتع بمديونية جد منخفضة، وبالتالي استقلالية عالية في اتخاذ قراراتها المالية، كما يمكنها طلب المزيد من القروض من البنوك بسهولة.

■ المدة المتوسطة لتسديد الديون المالية:

$$4 > 0.35 = \frac{80500}{110990 + 120000} = \frac{\text{ديون مالية ط أ}}{\text{نتيجة صافية} + \text{اهلاكات ومؤونات}} = \frac{\text{ديون مالية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} = \text{مدة تسديد د م ط}$$

مدة ممتازة (0.35 سنة = 4 أشهر تقريبا، وهي أقل بكثير من 4 سنوات)، وتعني أن الربح النقدي المحقق خلال 4 أشهر فقط، كاف لسداد كامل الديون المالية، وهذا من دون توزيع أرباح على الشركاء أو إعادة استثمار، وهو ما يؤكد الاستقلالية المالية الجيدة والقدرة على الحصول على قروض جديدة بسهولة، كما تبين من حساب نسبة الاستقلالية المالية.

ب. نسب السيولة:

■ نسبة السيولة العامة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{237100}{277710} = 0.85 > 1$$

نسبة ضعيفة (أقل من 1)، وتعني أن الاستخدامات الجارية عند تحولها بالكامل لسيولة فإنها لا تغطي إلا 85% من الديون الجارية قصيرة الأجل، وهذا يطابق نتيجة حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من الأسفل الذي وجدناه سالبا، إلا أن بعض الاستخدامات الجارية تتطلب وقتا للتحويل إلى سيولة نقدية، وخاصة مخزونات البضاعة التي تتطلب إيجاد فرصة البيع وانتظار فترة للحصول، وهو ما يتطلب حساب نسبة السيولة السريعة.

■ نسبة السيولة السريعة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{استخدامات جارية- مخزونات}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{161500 - 237100}{277710} = 0.27$$

لا تقع في المجال المعياري [0.30 – 0.50]

ضعيفة قليلا (أقل من 0.30)، مع أنه من الأفضل أن تكون محصورة بين 0.30 و 0.50، وتعني أنه يمكن سداد 27 % فقط من الالتزامات العاجلة دون انتظار بيع مخزون البضاعة، أي بالاعتماد على النقدية الجاهزة وحقوقها لدى الغير والمتعلقة بأنشطة عادية أو استثنائية)

■ نسبة السيولة الفورية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{13250}{277710} = 0.047$$

لا تقع في المجال المعياري [0.20 - 0.30]

نسبة ضعيفة جدا (أقل من 0.20)، وتعني أن المؤسسة عاجزة عن توفير الاحتياجات الطارئة والوفاء بالالتزامات العاجلة إلا في حدود 4.7% من قيمتها، ولذا يجب تدعيمه بشكل كبير من خلال تصريف المخزون أو تحصيل الحقوق على الزبائن مثلا.

ج. نسب النشاط:

■ مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}:

$$\text{مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال} = \frac{\text{BFR}_{ex}}{\text{المبيعات}} = 360 \times \frac{84160}{980000} = 360 \times \frac{0.0859}{1} = 30.91 \text{ يوم} \approx 31 \text{ يوم}$$

تدل هاته المدة على أن 31 يوم فقط من المبيعات كافية لتغطية الاحتياج المالي السنوي لنشاط الاستغلال، وهي مدة جيدة من حيث المبدأ، حيث تدل على أن نشاط البيع قادر على تمويل الاستغلال، والمؤسسة ليست بحاجة لمصادر تمويل أخرى، إلا أن المبيعات ليست كلها فورية بل أن نصفها أجل، كما أنه يجب مقارنتها مع نفس المدة لمؤسسات منافسة في القطاع، أو للسنوات السابقة.

■ معدل دوران مخزون البضاعة:

$$\text{معدل دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{مشتريات بضاعة}}{\text{متوسط مخزون بضاعة}} = \frac{750000}{151500} = 4.95 \text{ مرة في السنة}$$

مع: متوسط مخزون البضاعة = (مخزون أو المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2 = (161500 + 141500) ÷ 2 = 151500.

$$\text{المدة المتوسطة للتخزين} = \frac{360}{4.95} = \frac{360}{4.95} = 72.72 \text{ يوم} \approx 73 \text{ يوم}$$

معدل دوران المخزون 4.95

يمكن حساب المدة المتوسطة للتخزين بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتخزين} = \frac{\text{متوسط مخزون بضاعة}}{\text{تكلفة شراء بضاعة}} = 360 \times \frac{151500}{750000} = 360 \times \frac{1}{5} \approx 73 \text{ يوم.}$$

تعليق: تقوم المؤسسة بتوريد البضاعة 5 مرات في المتوسط في السنة، وبالتالي فتصريف البضاعة من لحظة شرائها ودخولها المخازن، وحتى لحظة بيعها، يحتاج في المتوسط إلى 73 يوم، وللحكم عليها يجب مقارنتها بالمدة المتوسطة لتصريف مخزون البضاعة لدى المنافسين.

■ **معدل دوران الحسابات المدينة (زبائن وحسابات ملحقه):**

$$\text{معدل دوران الزبائن وح م} = \frac{\text{رقم الأعمال سنوي آجل}}{\text{متوسط حساب الزبائن وح م}} = \frac{490000}{29960} = 16.35 \text{ مرة}$$

$$\text{رقم الأعمال سنوي الآجل} = 0.5 \times 980000 = 490000$$

$$\text{متوسط حساب الزبائن وح م} = \text{زبائن أول المدة} + \text{زبائن أول المدة} = (29650 + 30270) \div 2 = 29960.$$

$$\text{المدة المتوسطة للتحويل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الزبائن وح}} = \frac{360}{16.35} = 22.01 \text{ يوم} \approx 22 \text{ يوم}$$

يمكن حساب المدة المتوسطة للتحويل بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتحويل} = \frac{\text{متوسط ح الزبائن وح م}}{\text{رقم أعمال آجل}} = 360 \times \frac{29960}{490000} = 360 \times \frac{1}{15.35} \approx 22.01 \text{ يوم}$$

تعليق: تقوم المؤسسة بتحويل مبيعاتها الآجلة من الزبائن في المتوسط بعد 22 من لحظة البيع لهم، كما أنها تحول حساب الزبائن المدينين إلى نقدية حوالي 16 مرة في السنة (عدد مرات البيع 16 مرة)، وللحكم على فعالية سياسة التحويل، يجب مقارنتها بسياسة التسديد للموردين.

■ **معدل دوران الحسابات الدائنة (موردين وحسابات ملحقه):**

$$\text{معدل دوران الموردين وح م} = \frac{\text{مشتريات آجلة}}{\text{متوسط حساب الموردين وح م}} = \frac{500000}{118130} = 4.23 \text{ مرة}$$

$$\text{مشتريات آجلة} = 3/2 \times 750000 = 500000$$

$$\text{متوسط حساب الموردين وح م} = \text{موردين أول المدة} + \text{موردين أول المدة} = (107610 + 128650) \div 2 = 118130.$$

$$\text{المدة المتوسطة للتسديد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الموردين وح}} = \frac{360}{4.23} = 85.10 \text{ يوم} \approx 85 \text{ يوم}$$

يمكن حساب المدة المتوسطة للتسديد بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتسديد} = \frac{\text{متوسط ح الموردين وح م}}{\text{مشتريات آجلة}} = 360 \times \frac{118130}{500000} = 360 \times \frac{1}{4.23} \approx 85.10 \text{ يوم}$$

تعليق: تستفيد المؤسسة من 85 يوم قبل تسديد مشترياتها الآجلة للموردين، كما أنها تسدد مشترياته في المتوسط 4.23 مرة في السنة، ونلاحظ أن سرعة التحويل (16.35 مرة) أكبر من سرعة التسديد (4.23 مرة)، وبالنظر إلى المدة المتوسطة التي تمنحها لزيائنها للتحويل (22 يوم)، والمدة المتوسطة التي تحصل عليها من الموردين للتسديد، نلاحظ أنه تستفيد من فارق المدتين (85 - 22 = 63 يوم) لصالحها، وهو ما يبين السياسة التجارية الجيدة التي تتبعها المؤسسة، والموقف

التفاوضي القوي اتجاه الزبائن والموردين، مما لا يتطلب وجود نقدية كبيرة في الخزينة، وهو ما يفسر ضعف نسبة السيولة الفورية (0.047).

د. نسب الربحية (المردودية):

■ نسبة الربحية التجارية:

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{نتيجة صافية}}{\text{المبيعات السنوية}} = 100 \times \frac{120000}{980000} = 100 \times 12.24\%$$

تعليق: ربحية تجارية عالية، فكل دينار من المبيعات يحقق 0.12 دينار كربح صافي، والباقي يذهب لتغطية التكاليف، إلا أنه للحكم على الربحية التجارية، يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين في القطاع.

■ نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول): نستعمل النتيجة الصافية لأننا نجهل الربح قبل الفوائد والضرائب

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الاستخدامات}} = 100 \times \frac{120000}{640260} = 100 \times 18.74\%$$

التعليق: تحقق المؤسسة عائد على الأصول 18.74%، أي كل دينار مستثمر في الاستخدامات مهما كان مصدره (أموال خاصة أو ديون)، فإنه يحقق 0.18 دينار، وهي نسبة جيدة على العموم لكن يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين للحكم عليها.

■ المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية):

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}} = 100 \times \frac{120000}{282050} = 100 \times 42.54\%$$

التعليق: تحقق المؤسسة عائد جد مرتفع على الأموال الخاصة 42.54%، أي أن كل دينار مستثمر من المساهمين في رأس مال المؤسسة يحقق لهم 0.42 دينار، لكن مع ذلك يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين في القطاع أو نسبة السنوات السابقة.

5. خلاصة التشخيص المالي (نقاط القوة والضعف المالية):

نقاط القوة	نقاط الضعف
✓ استقلالية مالية عالية (0.31)، وقدرة كبيرة على سداد الديون المالية ط (4 أشهر)، وبالتالي الحصول على قروض جديدة بسهولة.	✓ رأس مال عامل صافي إجمالي سالب (-40600)، يعني تمويل جزء من الاستثمارات بديون ق (أ)، وبالتالي غياب التوازن المالي.
✓ مدة تحصيل الزبائن جد قصيرة (22 يوم)، مقارنة بمدة أطول لتسديد الموردين (85 يوم)، مما يدل على سياسة تجارية ناجحة وموقف تفاوضي قوي.	✓ الاعتماد في تغطية الاحتياج الدوري لرأس المال للاستغلال (84160)، على مورد استثنائي متأتي من نشاط خارج الاستغلال (-130010).
✓ ارتفاع نسب الربحية بمختلف أنواعها، وخاصة المردودية المالية، حيث يحقق المساهمين معدل عائد على أموالهم الخاصة 42.54%.	✓ ضعف مستوى السيولة بشكل عامل، والسيولة الفورية بشكل خاص، حيث لا تكفي النقدية الجاهزة لسداد فقط 4.7% من الديون العاجلة.